الدكتورة نهال اللواح
أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة
الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال
رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي

الوسيط في الوسائل الودية والبديلة لحل المنازعات

- دراسة في الوساطة والصلح والتحكيم الداخلي والدولي في التشريع المغربي والمقارن والاتفاقيات الدولية -

- الإطار المفاهيمي للوسائل البديلة والودية لحل المنازعات
- الصلح والوساطة في القانون رقم 08.15 المتعلق بقانون المسطرة المدنية
- الوساطة الاتفاقية في القانون رقم 95.17
- الوساطة الاتفاقية في الاتفاقيات الدولية
- عقد الصلح بموجب قانون الالتزامات والعقود المغربي
- الصلح في المواد المدنية والتجارية والإدارية والجنائية
- التحكيم الداخلي والدولي في القانون رقم 95.17 والاتفاقيات الدولية

DAR AL AFAK
COPY

الطبعة الأولى
2027-2026

الفهرس

مقدمة 5

الباب الأول : الإطار المفاهيمي للوسائل البديلة والودية لحل المنازعات 7

الفصل الأول : ماهية الوسائل البديلة والودية لحل المنازعات 7

الفرع الأول : مفهوم الوسائل البديلة لحل المنازعات 8

المبحث الأول : الوسائل البديلة بين المفهوم الضيق والمفهوم الواسع 9

المطلب الأول : المفهوم الواسع للوسائل البديلة لحل المنازعات 9

المطلب الثاني : المفهوم الضيق للوسائل البديلة لحل المنازعات 9

المطلب الثالث : موقفنا من المفهومين 9

المبحث الثاني : الأشكال المتعددة للوسائل البديلة والودية لحل المنازعات 10

المطلب الأول: مدلول الوساطة والصلح والتوفيق 10

الفقرة الأولى : مدلول التوفيق la conciliation 11

الفقرة الثانية : مدلول الصلح La transaction 11

الفقرة الثالثة: مدلول الوساطة La médiation 12

المطلب الثاني : مدلول التحكيم وطبيعته القانونية 13

الفقرة الأولى : مدلول التحكيم 13
الفقرة الثانية : الطبيعة القانونية للتحكيم 15
أولا: النظرية المرجحة للطابع الاتفاقي للتحكيم 16
ثانيا: النظرية المرجحة للطبيعة القضائية للتحكيم 19
ثالثا: النظرية المرجحة للطبيعة المختلطة للتحكيم 21
رابعا: النظرية المرجحة للطبيعة الذاتية (المستقلة) للتحكيم 23
الفرع الثاني : معايير التمييز بين التحكيم والوسائل البديلة 27
المبحث الأول : التمييز بين الصلح والتوفيق والوساطة 27
المطلب الأول : الصلح باعتباره عقدا 27
المطلب الثاني : التوفيق والوساطة باعتبارهما وسائل 28
المبحث الثاني : التمييز بين التحكيم وباقي الوسائل البديلة لحل المنازعات 28
المطلب الأول : التمييز بين الصلح والتحكيم 28
المطلب الثاني : التمييز بين التوفيق والوساطة والتحكيم 29
الفصل الثاني : التطور التشريعي للوسائل البديلة والودية لحل المنازعات 31
الفرع الأول : تطور تنظيم الصلح والوساطة والتحكيم في التشريعات الدولية والمقارنة 31
المبحث الأول : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات والتحكيم في التشريعات والاتفاقيات الدولية والأوروبية 31
المطلب الأول : مسار تطور الوساطة والتوفيق في التشريعات والاتفاقيات الدولية 31

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني : مسار تطور التحكيم في التشريعات والاتفاقيات الدولية 32
المبحث الثاني : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات والتحكيم في التشريع الفرنسي 33
المطلب الأول : تطور الوسائل البديلة لحل النزاعات في التشريع الفرنسي 33
الفقرة الأولى : الصلح في التشريع الفرنسي 34
الفقرة الثانية : الوساطة والتوفيق في التشريع الفرنسي 34
الفقرة الثالثة: الوسائل البديلة الحديثة (المساطر التشاركية) في التشريع الفرنسي 35
المطلب الثاني : تطور التحكيم في التشريع الفرنسي 36
الفقرة الأولى : التحكيم بموجب مرسومي 1980 و1981 36
الفقرة الثانية : التحكيم بموجب مرسوم 2011 37
الفقرة الثالثة : التحكيم بموجب مرسوم 6 غشت 2026 37
الفرع الثاني : تطور تنظيم الصلح والوساطة والتحكيم في التشريع المغربي 39
المبحث الأول : الصلح والتحكيم الداخلي قبل القانون 08.05 40
المطلب الأول : تنظيم عقد الصلح بموجب ق.ل.ع 40
المطلب الثاني : تنظيم التحكيم الداخلي بموجب قانون المسطرة المدنية 1913 و1974 40
المبحث الثاني : الوساطة والتحكيم بموجب القانونين 08.05 و95.17 43
المطلب الأول : الوساطة والتحكيم بموجب القانون 08.05 44
المطلب الثاني : الوساطة والتحكيم بموجب القانون 95.17 47
الباب الثاني : الصلح والتوفيق والوساطة في التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية 51

الباحث بلال العرج ـــــــ

المبحث الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حماية المستهلك وقانون التعويض عن حوادث السير وقانون الملكية المشتركة 62
المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون حماية المستهلك 62
المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون التعويض عن حوادث السير 63
المطلب الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون الملكية المشتركة 64
المبحث الرابع : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في القوانين الاقتصادية الاستراتيجية 64
المطلب الأول : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في الصفقات العمومية 64
المطلب الثاني : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون عقود الشراكة 65
المطلب الثالث : الصلح أو الوساطة أو التوفيق في قانون التحرير المفرض 65
الفرع الثاني : الصلح في المادة الجنائية 66
المبحث الأول : الصلح في قانون المسطرة الجنائية 66
المطلب الأول : الصلح الزجري بموجب القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية 67
المطلب الثاني : الصلح الزجري بموجب القانون رقم 35.03 المعدل لقانون المسطرة الجنائية 67
المبحث الثاني : الصلح في مدونة الجمارك 70
المطلب الأول : الطبيعة القانونية للمصالحة الجمركية 70
المطلب الثاني آثار المصالحة في الجرائم الجمركية 70

الفقرة الأولى: آثار المصالحة قبل صدور حكم نهائي 70
الفقرة الثانية : آثار المصالحة بعد صدور حكم نهائي 71
الفصل الثاني : عقد الصلح بموجب قانون الالتزامات والعقود المغربي 73
الفرع الأول : ماهية عقد الصلح 73
المبحث الأول : عناصر عقد الصلح وتمييزه 73
المطلب الأول : تعريف عقد الصلح 73
المطلب الثاني : عناصر عقد الصلح 74
الفقرة الأولى : وجود نزاع قائم أو محتمل الوقوع 74
الفقرة الثانية : التنازل المتبادل 75
الفقرة الثالثة : نية حسم النزاع 75
المطلب الثالث : خصائص عقد الصلح 76
الفقرة الأولى : عقد الصلح من العقود الرضائية 76
الفقرة الثانية : عقد الصلح من عقود المعاوضة المسماة 76
الفقرة الثالثة : عقد الصلح غير قابل للتجزئة 77
الفقرة الرابعة : التفسير الضيق لعقد الصلح 77
الفقرة الخامسة : الأثر الكاشف لعقد الصلح 78
المطلب الثالث : تمييز عقد الصلح 79
الفقرة الأولى : التمييز بين عقد الصلح وطلب الصلح 79
الفقرة الثانية : التمييز بين الصلح والتنازل 79

الفقرة الثالثة : التمييز بين الصلح والصورية في الصلح 80
المبحث الثاني : شروط عقد الصلح 81
المطلب الأول : شرطي الرضا والأهلية 81
الفقرة الأولى : شرط الرضا 81
الفقرة الثانية : شرط الأهلية 81
المطلب الثاني : شرطي المحل والسبب 83
الفقرة الأولى : شرط المحل 83
الفقرة الثانية : شرط السبب 84
المطلب الثالث : شرط الكتابة 84
الفرع الثاني : آثار عقد الصلح 85
المبحث الأول : آثار عقد الصلح بالنسبة لطرفيه 85
المطلب الأول : عدم الرجوع في الصلح والضمان المترتب عنه 85
الفقرة الأولى : عدم جواز الرجوع في الصلح 85
الفقرة الثانية : الضمان المترتب عن الصلح 86
المطلب الثاني : الإجبار على التنفيذ 87
المطلب الثالث : مكنة الطعن في الصلح وفسخه 87
الفقرة الأولى : مكنة الطعن في الصلح 87
الفقرة الثانية : آثار فسخ الصلح 88
المطلب الرابع : آثار عقد الصلح على الحقوق والادعاءات 88

DAR AL AFAK
COPY

المبحث الثاني : آثار عقد الصلح بالنسبة للأغيار 89
المطلب الأول : آثار عقد الصلح بالنسبة للدائنين المتضامنين 89
المطلب الثاني : آثار عقد الصلح بالنسبة للمدين المتضامن 89
الفصل الثالث : الوساطة الاتفاقية في التشريع المغربي 91
الفرع الأول : ماهية الوساطة وأنواعها 91
المبحث الأول : تعريف الوساطة وأشكالها المختلفة 92
المطلب الأول : تعريف الوساطة 92
المطلب الثاني : الأشكال المختلفة للوساطة 92
المبحث الثاني : تمييز الوساطة ومميزاتها 93
المطلب الأول : تمييز الوساطة 93
الفقرة الأولى : التمييز بين الوساطة والصلح والتوفيق 93
الفقرة الثانية : التمييز بين الوساطة والتحكيم 93
المطلب الثاني : مميزات الوساطة 94
الفقرة الأولى : السرعة 94
الفقرة الثانية : السرية 94
الفقرة الثالثة : البساطة في الإجراءات 95
الفقرة الرابعة : مهمة مؤدى عنها 95
المبحث الثالث : تطور الوساطة في التشريع المغربي 95
المطلب الأول : الوساطة بموجب القانون 08.05 95

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الثاني : الوساطة بموجب القانون 95.17 96
الفرع الثاني : الوساطة الاتفاقية في التشريع الداخلي 96
المبحث الأول : شروط الاتفاق على الوساطة 97
المطلب الأول : أهلية التعاقد على الوساطة 97
المطلب الثاني : المواضيع غير القابلة للوساطة 97
المطلب الثالث : شرط الكتابة 97
المبحث الثاني : التمييز بين شرط الوساطة وعقد الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 98
المطلب الأول : شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 98
الفقرة الأولى : مدلول شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 98
الفقرة الثانية : شروط شرط الوساطة وشرط الوساطة بالإحالة 98
المطلب الثاني : عقد الوساطة 99
الفقرة الأولى : تعريف عقد الوساطة 99
الفقرة الثانية : شروط عقد الوساطة 99
المطلب الثالث : آثار الاتفاق على الوساطة 99
المبحث الثالث : الوساطة الحرة والوساطة المؤسساتية 100
المطلب الأول : الوساطة الحرة 100
المطلب الثاني : الوساطة المؤسساتية 101
المبحث الرابع : شروط الوسيط والتزاماته 103

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول : الشروط الذاتية للوسيط 103
المطلب الثاني : التزامات الوسيط 103
الفقرة الأولى : واجب الإخبار 103
الفقرة الثانية : واجب الالتزام بالاستقلالية والحياد والنزاهة والتجرد والإفصاح 103
الفقرة الثالثة : التزام الوسيط بالسر المهني وعدم التخلي عن المهمة 104
المبحث الخامس : إجراءات الوساطة ومخرجاتها 105
المطلب الأول : إجراءات الوساطة 105
المطلب الثاني : مخرجات الوساطة 105
الفقرة الأولى : تحرير محضر الصلح 106
الفقرة الثانية : وثيقة عدم الصلح 106
الفقرة الثالثة : وثيقة الصلح 106
الفقرة الرابعة : تذييل الصلح بالصيغة التنفيذية 106
الفرع الثالث : الوساطة الاتفاقية في الاتفاقيات الدولية 107
المبحث الأول : اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة 2018 108
المطلب الأول : نطاق تطبيق الاتفاقية والالتزامات المترتبة على أطرافها 108
الفقرة الأولى : الغاية من الاتفاقية 108
الفقرة الثانية : نطاق التطبيق والاتفاقات المستثناة من نطاق التطبيق 109
أولا : نطاق التطبيق 109

DAR AL AFAK
COPY

ثانيا : الاتفاقات المستثناة من نطاق التطبيق 110
الفقرة الثالثة : الالتزامات الرئيسية الواقعة على عاتق الأطراف في الاتفاقية 111
المطلب الثاني : إجراءات الاعتراف والتنفيذ لاتفاق الوساطة وأسباب رفض ذلك 112
الفقرة الأولى : شروط الاعتراف والتنفيذ لاتفاق الوساطة 112
أولا : اتفاق الوساطة التقليدي 113
ثانيا : اتفاق الوساطة الالكتروني 113
الفقرة الثانية : أسباب رفض الاعتراف والتنفيذ لاتفاق الوساطة 114
الفقرة الثالثة : شروط إرجاء البت في طلب التنفيذ 115
المبحث الثاني : الاتفاقية المتعلقة بإنشاء المنظمة الدولية للوساطة 115
المطلب الأول : الأغراض المتوخاة من الاتفاقية وتحديد صلاحيات المنظمة الدولية للوساطة 116
الفقرة الأولى : الأغراض المتوخاة من الاتفاقية 116
الفقرة الثانية : تحديد صلاحيات المنظمة الدولية للوساطة 116
المطلب الثاني : أجهزة المنظمة 117
الفقرة الأولى : المجلس الحاكم 117
أولا : تشكيل المجلس 117
ثانيا : سلطات وصلاحيات المجلس الحاكم 117
ثالثا : اجتماعات المجلس 118
الفقرة الثانية : الأمين العام 119

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الثالثة : قوائم الوسطاء 119
أولا : مؤهلات الوسطاء والخصائات الممنوحة لهم 120
ثانيا : طريقة تعيين الوسطاء 121
أ - التعيين من طرف الدول المتعاقدة 121
ب - التعيين من قبل المجلس الحاكم 122
المطلب الثالث : اختصاصات المنظمة 122
الفقرة الأولى : الوساطة في المنازعات بين الدول 122
الفقرة الثانية : الوساطة في المنازعات بين دولة ومواطن دولة أخرى 123
الفقرة الثالثة : الوساطة في المنازعات التجارية الدولية بين الأطراف الخاصة 123
المطلب الرابع : إجراءات الوساطة واتفاقات التسوية 124
الفقرة الأولى : إجراءات الوساطة 124
الفقرة الثانية : إنهاء الوساطة 125
الفقرة الثالثة : إبرام اتفاقات التسوية وأثرها القانوني 125
الباب الثالث : التحكيم الداخلي والدولي في التشريع المغربي والمقارن 127
فصل تمهيدي 129
المبحث الأول: النطاق الموضوعي والزمني للقانون 17.95 129
المطلب الأول : النطاق الزمني للقانون رقم 17.95 129
المطلب الثاني :النطاق الموضوعي العام للقانون رقم 17-95 131
الفقرة الأولى : التحكيم في منازعات الشغل الجماعية 131

DAR AL AFAK
COPY

أولا : سلطة التحكيم في نزاعات الشغل الجماعية 131
1 – الشروط الواجب توفرها في المحكم 132
2 – المحاكمة التحكيمية في منازعات الشغل الجماعية 133
ثانيا: الطعن في القرارات التحكيمية وتنفيذها في نزاعات الشغل الجماعية 134
1 – الطعن في القرارات التحكيمية في منازعات الشغل الجماعية 135
2 – تنفيذ القرارات التحكيمية في نزاعات الشغل الجماعية 136
الفقرة الثانية : التحكيم في المواد الرياضية 136
الفقرة الثالثة : التحكيم في قانون المحاماة 137
المبحث الثاني: التحكيم التقليدي والتحكيم الإلكتروني 138
المطلب الأول : مقومات التحكيم الالكتروني في القانون رقم 95.17 138
الفقرة الأولى : من حيث إبرام اتفاق التحكيم 138
الفقرة الثانية : من حيث المحاكمة التحكيمية 139
الفقرة الثالثة : من حيث الحكم التحكيمي 139
المطلب الثاني : مدى إمكانية تفعيل التحكيم الالكتروني 140
المبحث الثالث : أنواع التحكيم 141
المطلب الأول : التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي 141
الفقرة الأولى : التحكيم الداخلي 142
الفقرة الثانية : التحكيم الدولي 142
المطلب الثاني : التحكيم الحر والتحكيم المؤسساتي 145

الفقرة الأولى: التحكيم الخاص أو الحر 145
الفقرة الثانية: التحكيم المؤسسي 146
الفصل الأول: الأسس الاتفاقية للتحكيم 149
الفرع الأول: شروط الاتفاق على التحكيم 149
المبحث الأول: تعريف اتفاق التحكيم وتحديد أشكاله 150
المطلب الأول: تعريف اتفاق التحكيم 150
المطلب الثاني: أشكال اتفاق التحكيم 150
الفقرة الأولى: شرط التحكيم 150
الفقرة الثانية: عقد التحكيم 153
الفقرة الثالثة: شرط التحكيم بالإحالة 153
المبحث الثاني: الشروط الموضوعية للاتفاق على التحكيم 155
المطلب الأول: من حيث الأشخاص 155
الفقرة الأولى: شرط تراضي الأطراف 155
الفقرة الثانية: أهلية الأطراف للتعاقد على التحكيم 159
المطلب الثاني: من حيث الموضوع (محل اتفاق التحكيم/ قابلية النزاع لاتفاق التحكيم) 162
الفقرة الأولى: الحدود العامة للنطاق الموضوعي للاتفاق على التحكيم 163
الفقرة الثانية: الاتفاق على التحكيم في المادة الإدارية 169
الفقرة الثالثة: التحكيم وصعوبات المقاولة 177

DAR AL AFAK
COPY

أولا: هيمنة آثار فتح مساطر صعوبات المقاولة على مرتكزات التحكيم 178
أ - أثر الوقف المؤقت للإجراءات 179
ب - فيما يتعلق بأثار فتح مسطرة الإنقاذ على مسطرة التحكيم 180
ت - فيما يتعلق بفتح مسطرة التسوية القضائية 181
ث - فيما يتعلق بأثار فتح مسطرة التصفية القضائية على الدعوى التحكيمية 185
ج - فيما يتعلق بنطاق سلطة الهيئة التحكيمية على الدعوى الجارية 187
ثانيا: حدود تغليب مقتضيات النظام العام على قواعد المحاكمة التحكيمية 187
الفقرة الرابعة: التحكيم في نزاعات الشغل الفردية 190
أولا: مدى مشروعية التحكيم في نزاعات الشغل الفردية 190
أ - التحكيم في نزاعات الشغل الفردية في القانون المقارن 191
ب - التحكيم في نزاعات الشغل الفردية في النظام القانوني المغربي 192
ثانيا: بوادر تليين القضاء المغربي بين شرط وعقد التحكيم 195
المبحث الثاني: الشروط الشكلية للاتفاق على التحكيم 195
المطلب الأول: شرط الكتابة 195
الفقرة الأولى: بموجب عقد رسمي أو عرفي 196
الفقرة الثانية: بموجب محضر محرر أمام الهيئة التحكيمية التي ستتولى البت في النزاع 199
الفقرة الثالثة: في وثيقة موقعة من لدن الأطراف 199
الفقرة الرابعة: في رسائل متبادلة أو برقيات أو أي وسيلة أخرى من وسائل الاتصال المكتوبة 199

الفقرة الخامسة: بموجب رسالة إلكترونية معدة وفقا للنصوص القانونية الجاري بها العمل 200

الفقرة السادسة: بتبادل مذكرات الأطراف أو الدفاع التي يدفع فيها أحدهم أمام الهيئة التحكيمية، بوجود اتفاق تحكيم دون أن ينازعه الطرف الآخر في ذلك 201

الفقرة السابعة: بموجب إحالة صريحة في عقد مكتوب إلى أحكام عقد نموذجي أو اتفاقية دولية، أو إلى أي وثيقة أخرى تتضمن شرطا تحكيميا، إذا كانت هذه الإحالة واضحة في اعتبار هذا الشرط جزءا من العقد 201

الفقرة الثامنة: بموجب اتفاق الأطراف على التحكيم أثناء نظر المحكمة المختصة في النزاع 202

المطلب الثاني: الشروط الشكلية الخاصة 203

الفقرة الأولى: على مستوى عقد التحكيم 203

الفقرة الثانية: على مستوى شرط التحكيم 204

الفرع الثاني: استقلالية اتفاق التحكيم 205

المبحث الأول: استقلال اتفاق التحكيم عن الشروط الأخرى للعقد 206

المطلب الأول: التعريف بالمبدأ 206

المطلب الثاني: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المغربي والمقارن 206

الفقرة الأولى: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المغربي 206

الفقرة الثانية: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع الفرنسي 207

الثالثة: استقلال اتفاق التحكيم في التشريع المصري 208

المبحث الثاني: التطبيقات القضائية لمبدأ استقلال اتفاق التحكيم 208

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول : موقف القضاء المغربي من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 208
المطلب الثاني : موقف القضاء الفرنسي من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 209
المطلب الثالث : موقف القضاء المصري من مبدأ استقلال اتفاق التحكيم 211
الفرع الثالث : آثار الاتفاق على التحكيم 212
المبحث الأول: الأثر الإيجابي لاتفاق التحكيم (مبدأ اختصاص الاختصاص للمحكم) 212
المطلب الأول : ماهية مبدأ الاختصاص بالاختصاص 213
الفقرة الأولى: المفهوم والنشأة 213
الفقرة الثانية : وظيفة مبدأ الاختصاص بالاختصاص 216
المطلب الثاني: مبدأ اختصاص الاختصاص للمحكم في التشريعات الوطنية 219
الفقرة الأولى: مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون الفرنسي 219
الفقرة الثانية: مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون المصري 228
الفقرة الثالثة: مبدأ اختصاص الاختصاص في القانون المغربي 230
المطلب الثالث : إمكانية الطعن أمام القضاء في قرارات هيئة التحكيم الصادرة بشأن اختصاصها 240
المبحث الثاني: الأثر السلبي لاتفاق التحكيم 241
المطلب الأول : الاختصاص السلبي للقضاء وفق التشريعات الوطنية المقارنة 242
الفقرة الأولى: الاختصاص السلبي للقضاء في القانون الفرنسي 242
الفقرة الثانية : الاختصاص السلبي بالنسبة للقانون المصري 246
المطلب الثاني : مبدأ الاختصاص السلبي للقضاء في القانون المغربي 256

DAR AL AFAK
COPY

الفقرة الأولى: موقف المشرع المغربي من الاختصاص السلبي للقضاء 256
أولا: الطبيعة القانونية للدفع بالتحكيم في القانون المغربي 257
ثانيا: شروط الدفع بالتحكيم في القانون المغربي 265
الفقرة الثانية: التطبيقات القضائية حول مبدأ الاختصاص السلبي للقضاء 268
الفصل الثاني: التحكيم الداخلي 273
الفرع الأول: الوضع القانوني للهيئة التحكيمية 273
المبحث الأول: شروط ممارسة المهمة التحكيمية 273
المطلب الأول: الشروط الذاتية للمحكم 273
المطلب الثاني: الشروط الشكلية لممارسة مهمة التحكيم 275
الفقرة الأولى: قاعدة لزوم التسجيل ضمن قائمة المحكمين 276
الفقرة الثانية: الاستثناء من لزوم التسجيل ضمن قائمة المحكمين 277
المبحث الثاني: التزامات المحكم 278
المطلب الأول: التزام المحكم بالسرية 278
المطلب الثاني: الاستقلالية والحياد 279
المطلب الثالث: واجب الإفصاح 280
المبحث الثالث: مسؤولية المحكم 283
المطلب الأول: المسؤولية المدنية للمحكم 283
المطلب الثاني: المسؤولية الجنائية للمحكم 283
الفرع الثاني: تشكيل الهيئة التحكيمية 284

DAR AL AFAK
COPY

التحكيم بالمغرب ـــــــ

المبحث الثالث: إنهاء مهمة المحكم 301
المطلب الأول: تجريح المحكم 301
الفقرة الأولى: الأسباب الموجبة لتجريح المحكم 301
الفقرة الثانية: الأسباب غير الموجبة للتجريح 303
الفقرة الثالثة: المسطرة المتبعة في تجريح المحكم 303
أولا: تقديم طلب التجريح 303
ثانيا: دواعي التدخل القضائي في مسطرة تجريح المحكم 303
ثالثا: إشعار المحكم تلقائيا بوجود سبب التجريح 304
المطلب الثاني: عزل المحكم 304
الفقرة الأولى: الأسباب الموجبة لعزل المحكم 304
الفقرة الثانية: شروط عزل المحكم 304
أولا: شروط العزل الاتفاقي للمحكم 304
ثانيا: شروط التدخل القضائي لعزل المحكم 305
المطلب الثالث: آثار تقديم طلب تجريح أو عزل المحكم 305
الفرع الثالث: المحاكمة التحكيمية 305
المبحث الأول: قواعد المحاكمة التحكيمية 306
المطلب الأول: قواعد السرية والسرعة 306
المطلب الثاني: مبدأ عدم التناقض أو الاسطوبيل 306
المبحث الثاني: حرية اختيار القواعد المسطرية 309

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول : القانون المسطري 309
الفقرة الأولى : مكان التحكيم ومبدأ المحاكمة عن بعد 309
الفقرة الثانية : تحديد لغة التحكيم 309
المطلب الثاني : حدود اختيار القواعد المسطرية 310
الفقرة الأولى : احترام حقوق الدفاع 310
الفقرة الثاني: مبدأ الحضورية والتواجهية 314
المبحث الثالث : حرية اختيار قانون الموضوع 317
المطلب الأول : تحديد القواعد القانونية 317
المطلب الثاني : الاحتكام لقواعد العدالة والانصاف 318
المبحث الرابع : الطلبات والدفوع وإجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية والإجراءات التحفظية 319
المطلب الأول : الطلبات والدفوع 319
الفقرة الأولى: مقال افتتاح خصومة التحكيم 319
الفقرة الثانية : المذكرة الجوابية والطلبات العارضة والمضادة 319
الفقرة الثالثة : سلطة الهيئة التحكيمية في ضبط إجراءات التحكيم 320
أولا: إلزام الأطراف بالإدلاء بوسائل الإثبات 320
ثانيا: وجوب تبليغ كل المذكرات والوثائق للأطراف 321
ثالثا: عقد جلسات المرافعة 321
المطلب الثاني: إجراءات تحقيق الدعوى التحكيمية 322

DAR AL AFAK
COPY

الفاس بالمغرب ـــــــ

الفقرة الأولى : البيانات الإلزامية لحكم التحكيم وتوقيعه 336
الفقرة الثانية : البيانات الاختيارية 341
المبحث الثاني : أثار صدور الحكم التحكيمي 342
المطلب الأول : حجية الحكم التحكيمي 342
الفقرة الأولى: المقصود بحجية الحكم التحكيمي 342
الفقرة الثانية: التمييز بين حجية الشيء المقضي وقوة الأمر المقضي 343
أولا: حجية الشيء المقضي 343
ثانيا: قوة الأمر المقضي 343
المطلب الثاني : استنفاذ ولاية المحكم 344
الفقرة الأولى: تسليم الأطراف نسخة من حكم التحكيمي 344
الفقرة الثانية: تفسير أو تصحيح حكم التحكيم 345
أولا: سلطة الهيئة التحكيمية في تفسير وتصحيح الحكم التحكيمي 345
ثانيا: تدخل رئيس المحكمة المختصة للبت في طلب تصحيح أو تأويل الحكم التحكيمي 347
ثالثا: أثار طلب تصحيح أو تأويل الحكم التحكيمي على سريان أجل الطعون 348
المبحث الثالث : إيداع وتنفيذ حكم التحكيم 348
المطلب الأول: إيداع حكم التحكيم الداخلي 348
المطلب الثاني: تنفيذ حكم التحكيم الداخلي 350
الفقرة الأولى : الجهة القضائية المختصة 350

الفقرة الثانية : تذييل الحكم التحكيمي المتعلق بأحد أشخاص القانون العام بالصيغة التنفيذية 352
الفقرة الثالثة : أجل تقديم طلب منح الصيغة التنفيذية 353
الفقرة الرابعة : الطعن في الأوامر المتعلقة بمنح الصيغة التنفيذية 353
أولا : عدم قابلية الطعن في الأمر المانح للصيغة التنفيذية 353
ثانيا : الطعن بالاستئناف في الأمر الرافض لمنح للصيغة التنفيذية 354
الفرع الخامس : طرق الطعن في الحكم التحكيمي 356
المبحث الأول : الطعن ببطلان حكم التحكيم 356
المطلب الأول : نطاق سلطة المحكمة الناظرة في دعوى البطلان 356
المطلب الثاني : النظام الإجرائي للطعن ببطلان حكم التحكيم 359
الفقرة الأولى : الجهة القضائية المختصة 360
الفقرة الثانية : آجال الطعن بالبطلان 361
المطلب الثالث : الأسباب الحصرية للطعن بالبطلان 362
المبحث الثاني : الطعن بإعادة النظر في الحكم التحكيمي والطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة 367
المطلب الأول: الطعن بإعادة النظر 367
المطلب الثاني : الطعن بتعرض الغير الخارج عن الخصومة 368
الفصل الثالث : التحكيم الدولي 369
الفرع الأول : معيار دولية التحكيم وتطبيق الاتفاقيات الدولية 369
المبحث الأول : معيار دولية التحكيم 369

DAR AL AFAK
COPY

المطلب الأول: مدلول دولية التحكيم 369
المطلب الثاني: معيار دولية التحكيم في التشريع المقارن 374
الفقرة الأولى: معيار دولية التحكيم وفقا للقانون الفرنسي 374
الفقرة الثانية: معيار دولية التحكيم وفقا للقانون المصري 375
المبحث الثاني: أولوية الاتفاقيات الدولية في التطبيق 378
المطلب الأول: الاتجاهات المختلفة في تحديد العلاقة بالاتفاقيات الدولية والتشريع الداخلي 378
المطلب الثاني: مكانة اتفاقية نيويورك في مجال التحكيم الدولي 379
الفرع الثاني: تشكيل الهيئة التحكيمية 381
المبحث الأول: إجراءات تشكيل الهيئة التحكيمية 381
المطلب الأول: اختيار الأطراف للتحكيم الحر 381
المطلب الثاني: اختيار الأطراف للتحكيم المؤسسي 382
المبحث الثاني: تذليل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية 387
المطلب الأول: التدخل القضائي لتذليل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية 387
المطلب الثاني: الجهة القضائية المختصة بتذليل صعوبات تشكيل الهيئة التحكيمية 387
الفرع الثالث: القانون المسطري والموضوعي 388
المبحث الأول: القانون المطبق على مسطرة التحكيم 388
المطلب الأول: حرية الأطراف في اختيار القانون المسطري 388
المطلب الثاني: حدود حرية الأطراف في اختيار القانون المسطري 389

المبحث الثاني : القانون المطبق على موضوع النزاع 384
المطلب الأول : القواعد الموضوعية المطبقة على موضوع النزاع 384
المطلب الثاني : تطبيق قواعد العدالة والإنصاف 384
الفرع الرابع : الاعتراف والتنفيذ 385
المبحث الأول : إثبات وجود الحكم التحكيمي 385
المطلب الأول : إثبات وجود الحكم التحكيمي في التشريع المغربي 385
المطلب الثاني : إثبات وجود الحكم التحكيمي في التشريع المقارن 385
المبحث الثاني : الاعتراف والتذييل بالصيغة التنفيذية للأحكام التحكيمية الدولية 386
المطلب الأول : مسطرة الاعتراف والتذييل بالصيغة التنفيذية للأحكام التحكيمية الدولية 386
المطلب الثاني : الطعن بالاستئناف في الأمر القاضي برفض منح الاعتراف أو الصيغة التنفيذية 386
الفرع الخامس : الطعن ببطلان حكم التحكيم الدولي 387
المبحث الأول : النظام الإجرائي لدعوى بطلان حكم التحكيم 387
المطلب الأول : الجهة القضائية الناظرة في دعوى البطلان 387
المطلب الثاني : آثار دعوى البطلان 388
المبحث الثاني : الأسباب الحصرية لدعوى البطلان 389
المطلب الأول : إمكانية تنازل الأطراف عن الطعن بالبطلان 389

DAR AL AFAK
COPY

الباطل وبطلان الحكم ـــــــ

هذا الكتاب

يحكم الاهتمام التشريعي المتزايد بالوسائل البديلة لحل المنازعات و التحكيم في التشريع المغربي والمقارن، فقد تبنى المشرع المغربي سواء بمقتضى القانون رقم 08.05 المتعلق بالتنظيم القضائي أو بمقتضى القانون رقم 08.05 المتعلق بالمسطرة المدنية، مقتضيات جديدة همّت الصلح والوساطة، في حين أن القانون رقم 08.33 المتعلق بتنظيم مهنة المحاماة أتى بتعديلات جديدة همّت التحكيم في النزاعات المهنية بين المحامين المتشاركين أو المتساهمين، وذلك زيادة على التعديلات المهمة التي أتى بها القانون 08.17 المتعلق بالتحكيم و الوساطة الاتفاقية.

أما على مستوى التشريع المقارن، فقد عمل المشرع الفرنسي على تبني تشريع جديد للتحكيم الداخلي و الدولي بفرنسا، وهي المقتضيات التي أتى بها مرسوم 13 غشت 2020 ، وهي المقتضيات التي نسخت مرسوم 13 يناير 2011.

DAR AL AFAK
COPY